

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٨٠١

الخميس، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، الساعة ١٤/٥٠

نيويورك

(السنغال)	السيد سيك	الرئيس
السيد زاغايونوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيدة بيدروثو	إسبانيا	
السيد كاسيميرو	أنغولا	
السيد بيرموديث	أوروغواي	
السيد فيتريينكو	أوكرانيا	
السيد شن بو	الصين	
السيد دولاتر	فرنسا	
السيد مينديث غراتيرول	جمهورية فنزويلا البوليفارية	
السيدة رازي	ماليزيا	
السيد مصطفى	مصر	
السيد ميك	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد رايت	نيوزيلندا	
السيد غي	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد أكاهوري	اليابان	

جدول الأعمال

الحالة في مالي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1635961 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٤/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذِن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يدين مجلس الأمن بشدة الانتهاكات المتكررة لترتيبات وقف إطلاق النار من جانب الجماعات المسلحة التابعة للاتلاف والتنسيقية في كيدال وحوها خلال الأشهر الأخيرة، مما يهدد إمكانية تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويحث مجلس الأمن الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق على وقف الأعمال العدائية فوراً، والتقييد الصارم بترتيبات وقف إطلاق النار، واستئناف الحوار دون تأخير من أجل تنفيذ الاتفاق.

”ويحث مجلس الأمن حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للاتلاف والتنسيقية على الوفاء، بالكامل وبإخلاص، بالتزاماتها بموجب الاتفاق. ويشير مجلس الأمن إلى استعدادة للنظر في فرض جزاءات محددة الأهداف على الذين يتخذون إجراءات ترمي إلى عرقلة تنفيذ الاتفاق، وعلى الذين يستأنفون الأعمال العدائية وينتهكون وقف إطلاق النار، على نحو ما أعرب عنه في قراره ٢٢٩٥ (٢٠١٦).

”ويعترف مجلس الأمن بالخطوات التي اتخذتها الأطراف الموقعة خلال السنة الماضية لتنفيذ الاتفاق، ويرحب بالتقدم المحرز صوب إنشاء إدارات مؤقتة في شمال مالي، ويعرب عن قلقه البالغ إزاء حالات التأخير

المستمرة في التنفيذ الكامل للاتفاق. ويشدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة لتحقيق فوائد السلام، على نحو ملموس وواضح، لفائدة سكان الشمال وسائر أنحاء مالي من أجل الحفاظ على زخم الاتفاق.

”ويحث مجلس الأمن حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للاتلاف والتنسيقية على اتخاذ إجراءات عاجلة ولموسة للوفاء التام بالتزاماتها بموجب الاتفاق دون مزيد من التأخير، ولا سيما نشر دوريات أمنية مشتركة، وإتمام عملية إنشاء إدارات مؤقتة في شمال مالي، وتفعيل لجان نزع سلاح المقاتلين المسلحين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتسريع عملية إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية في جميع أنحاء البلد في إطار الاتفاق.

”ويحث مجلس الأمن حكومة مالي على العمل مع الأمين العام، عن طريق ممثله الخاص لمالي، على وضع نقاط مرجعية ملموسة وجداول زمنية لتقييم التقدم المحرز نحو التنفيذ الكامل للاتفاق، ويشير إلى طلبه إلى الأمين العام أن يدرج هذه النقاط والجداول في تقريره لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

”ويدعو مجلس الأمن أعضاء لجنة متابعة الاتفاق وسائر الشركاء الدوليين ذوي الصلة إلى مواصلة دعم تنفيذ الاتفاق. ويشدد مجلس الأمن على الدور المحوري الذي ينبغي للممثل الخاص أن يواصل الاضطلاع به لدعم عملية تنفيذ الاتفاق من جانب حكومة مالي والجماعات المسلحة التابعة للاتلاف والتنسيقية والإشراف عليها.

”ويشجع مجلس الأمن الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على زيادة دعمهم لتسريع وتيرة إعادة نشر قوات الدفاع والأمن المالية، بعد إصلاحها وإعادة تشكيلها، في

البعثة من تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا وكفالة سلامة أفرادها وأمنهم. ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء على التعجيل بتوفير قدرات كافية للبعثة، لا سيما القدرات اللازمة في مجالي الطيران والنقل، لسد هذه الثغرات.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه الشديد إزاء حالة انعدام الأمن التي تعرقل وصول المساعدات الإنسانية، ويدين الهجمات التي يتعرض لها العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، ويشدد على ضرورة احترام جميع الأطراف لمبادئ المساعدة الإنسانية – المتمثلة في مراعاة الاعتبارات الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلالية – من أجل كفالة مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية. ويشدد مجلس الأمن أيضا على ضرورة كفالة جميع الأطراف لسلامة المدنيين الذين يتلقون هذه المساعدة وحمائيتهم، وكفالة أمن موظفي المساعدة الإنسانية العاملين في مالي.

ويدعو مجلس الأمن الدول الأعضاء في المنطقة، لا سيما من خلال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعملية نواكشوط للاتحاد الأفريقي، إلى زيادة تعاونها مع البعثة المتكاملة من أجل تعزيز الأمن الإقليمي وتيسير تنفيذ ولاية البعثة“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2016/16.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|١٥.

شمال مالي، ولا سيما عن طريق توفير ما يلزمها من معدات وتدريب، بالتنسيق مع حكومة مالي والبعثة المتكاملة، وفي إطار الاتفاق.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن قلقه إزاء توسع نطاق الأنشطة الإرهابية والأنشطة الإجرامية الأخرى في مختلف أنحاء مالي، ولا سيما في وسط وجنوب البلد، وكذلك إزاء اشتداد العنف القبلي في وسط مالي. ويشدد مجلس الأمن على أن سلطات مالي هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن توفير الاستقرار والأمن في جميع أنحاء إقليم مالي.

”ويدين مجلس الأمن بشدة الهجمات المستمرة، بما فيها الهجمات الإرهابية، على قوات الدفاع والأمن المالية والبعثة المتكاملة والقوات الفرنسية. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة تقديم الأشخاص الذين يرتكبون هذه الأعمال الإرهابية المشينة، والذين ينظمونها ويمولونها ويرعونها، إلى العدالة. ويحث مجلس الأمن حكومة مالي على اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة محاسبة المسؤولين عن هذه الهجمات.

”ويعترف مجلس الأمن بوجود ثغرات كبيرة في القدرات داخل البعثة المتكاملة، ويؤكد طلبه إلى الأمين العام أن يقوم، على وجه السرعة، بتحديد الخيارات المتاحة واتخاذ جميع التدابير الإضافية الملائمة لتمكين